

أحكام الكفاءة بين الزوجين في عقد النكاح

إعداد الدكتور
غازي بن سعيد المطرقي
مكة المكرمة - جامعة أم القرى



ملخص البحث

لقد استهدفت الدراسة الفقهية بعنوان «أحكام الكفاءة بين الزوجين في عقد النكاح» تقريب مسألة الكفاءة بأسلوب عصري واضح، ففي الفصل الأول تم بيان مصطلح «الكفاءة» لغة واصطلاحاً، ثم حكم الكفاءة في النكاح، ثم وقت اعتبار الكفاءة، ثم الحق في الكفاءة، وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة خصال الكفاءة، ثم ما يترتب على تخلف خصال الكفاءة ثم الخاتمة.

وقد انتهت الدراسة إلى تقرير ما يلي:

أولاً: أن الكفاءة هي مساواة مخصوصة بين الرجل والمرأة.

ثانياً: المعتبر في الكفاءة هو جانب الرجال للنساء لا العكس.

ثالثاً: أن الكفاءة في النكاح معتبرة واعتبارها أنها شرط للزوم النكاح لا لصحته.

رابعاً: أن المعتبر في وقت الكفاءة في النكاح هو عند العقد لا قبله ولا يشترط استمرارها.

خامساً: أن الحق في الكفاءة هو للمرأة ولأوليائها جميعاً.

سادساً: أن من خصال الكفاءة المعتبرة الدين.

سابعاً: أن النسب لا يعتبر من خصال الكفاءة إلا إذا خشي من ترتب مفسدة فإن النكاح يمنع دفعاً للمفسدة.





المُقدِّمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله محمداً ﷺ رحمة للعالمين، وجعل أعلام الشريعة له وارثين، وعن رب العزة موقعين، فصلوات ربي وسلامه على هذا الرسول الكريم، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه وسنته إلى يوم الدين.

وبعد:

فنظراً لأهمية الكفاءة بين الزوجين في عقد النكاح، فقد طرقها فقهاؤنا الأجلاء - رحمه الله تعالى - في كتبهم، وبحوثها بحثاً ماتعاً، فرأيت أن أجمع وأبرز أقوالهم في هذه المسألة التي تشتد الحاجة إليها في هذه الأيام، حيث إنها تثار في وسائل الإعلام ويحتد حولها النقاش بعلم وفي كثير من الأحيان بغير علم، وكان هذا البحث على النحو التالي:

- المقدمة.

- الفصل الأول: تعريف الكفاءة وحكمها ووقت اعتبارها، وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الكفاءة.

- المبحث الثاني: حكم الكفاءة في النكاح.

- المبحث الثالث: وقت اعتبار الكفاءة.

- المبحث الرابع: الحق في الكفاءة لمن.



- الفصل الثاني: خصال الكفاءة، وفيه مبحثان:
- المبحث الأول: خصال الكفاءة.
- المبحث الثاني: ما يترتب على تخلف خصال الكفاءة.
- الخاتمة.

هذا؛ وأسأل الله أن يجعل عملي لوجهه خالصاً، ولإخواني نافعاً،
وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.





الفصل الأول

تعريف الكفاءة وحكمها ووقت اعتبارها

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول

تعريف الكفاءة

الكفاءة في اللغة: المماثلة، والمساواة، يقال: كافاً فلان فلاناً مكافأةً، وكفاءً، وهذا كفاء هذا وكفؤه، أي: مثله، ويكون هذا في كل شيء، وفلان كفء فلانة، إذا كان يصلح بعلّاً لها، والجمع أكفاء^(١).

الكفاءة في الاصطلاح: يختلف تعريف الكفاءة باختلاف مواطن بحثها في القصاص، وفي المبارزة، وفي النكاح.

والمراد هنا تعريفها في النكاح، وقد اختلفت عبارات الفقهاء في تعريفها:

أولاً: تعريف الحنفية: قالوا: هي مساواة مخصوصة بين الرجل والمرأة^(٢).

ثانياً: تعريف المالكية: قالوا: هي المماثلة والمقاربة في التدين والحال^(٣).

(١) انظر: القاموس المحيط، باب الهمزة، فصل الكاف (٣٣/١)، لسان العرب، مادة (ك ف ء) (١٣٩/١).

(٢) انظر: الدر المختار (٣١٧/٢)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١٤٨/٣).

(٣) انظر: شرح حدود ابن عرفة (٢٤٦/١)، الخرشي على خليل (٢٠٥/٣).

ثالثاً: تعريف الشافعية: قالوا: هي أمر يوجب عدمه عاراً^(١).

رابعاً: تعريف الحنابلة: قالوا: هي المماثلة والمساواة في خمسة أشياء: الدين، والنسب، والحرية، والضععة، واليسار^(٢).

ولعل أقرب التعاريف في هذا - والله أعلم - هو تعريف الحنفية؛ لأنهم لم يعينوا ويحددوا الكفاءة، فتشمل ما اتفق عليه وما اختلف فيه من الخصال كما سيأتي بإذن الله تعالى.

المبحث الثاني

حكم الكفاءة في النكاح

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: هل تعتبر الكفاءة في جانب الرجال للنساء، أو في جانب النساء للرجال؟

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن الكفاءة تعتبر في جانب الرجال للنساء، ولا تعتبر في جانب النساء للرجال، وهذا مذهب الجمهور من الحنفية والحنابلة، وظاهر مذهب الشافعية والمالكية^(٣).

القول الثاني: أن الكفاءة في جانب النساء معتبرة كما أنها معتبرة في جانب الرجال، وهذا منقول عن أبي يوسف ومحمد صاحبي أبو حنيفة^(٤) رحمهم الله.

(١) انظر: مغني المحتاج (٢١٩/٣).

(٢) انظر: المطالع ص ٣٢١، حاشية ابن قاسم (٢٧٩/٦).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٤٧٣/٢١)، أسنى المطالب (١٢٩/٣)، البيان (١٩٧/٩)، المغني (٤٨٧/٦)، مغني المحتاج (١٦٥/٣)، فتح البر في ترتيب التمهيد (١٠٨/١٠).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٤٧٤/٤).



الأدلة:

أدلة القول الأول: استدلوا بالسنة والمعقول:

١ - قول النبي ﷺ: «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين، وذكر منهم: رجل كانت له أمة فغذاها فأحسن غذاها، ثم أدبها فأحسن أدبها، ثم أعتقها وتزوجها، فله أجران»^(١).

٢ - أن النصوص وردت باعتبار الكفاءة في جانب الرجال خاصة، والنبي ﷺ لا مكافئ له، وقد تزوج من أحياء العرب.

٣ - ولأن المعني الذي لأجله كانت الكفاءة يوجب اختصاص اعتبارها بجانب الرجال؛ لأن المرأة هي التي تستنكف لا الرجل؛ لأنها هي المستفرشة، فأما الرجل فهو المستفرش فلا تلحقه الأنفة من قبلها^(٢).

أدلة القول الثاني: لم أقف على أدلتهم، والله أعلم.

الترجيح: الراجح هو قول جمهور أهل العلم من أن الاعتبار في الكفاءة هو جانب الرجال للنساء لا العكس، وذلك لقوة أدلتهم، والله أعلم.

المسألة الثانية: حكم الكفاءة في النكاح من حيث اعتبارها أو عدم اعتبارها:

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: اعتبار الكفاءة في النكاح، وهو قول جمهور أهل العلم من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والمذهب عند الحنابلة على خلاف بينهم

(١) رواه البخاري برقم (٣٠١١)، ومسلم (١٥٤) واللفظ له.

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٤٧٣/٢).

هل هي شرط للزوم النكاح، أو شرط للصحة كما سيأتي بإذن الله^(١).

القول الثاني: عدم اعتبار الكفاءة في النكاح أصلاً، وهذا قول سفيان الثوري، والحسن البصري، والكرخي، والجصاص^(٢) رحمهم الله.

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدلوا بالسنة والمعقول:

١ - ما روي عن النبي ﷺ من حديث جابر: «لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء»^(٣).

٢ - قالوا: إن مصالح النكاح تختل عند عدم الكفاءة؛ لأنها لا تحصل إلا بالاستفراش، والمرأة تستنكف عن استفراش غير الكفء وتغير بذلك.

٣ - ولأن الزوجين يجري بينهما مباسطات في النكاح لا يبقى النكاح بدون تحملها عادة، والتحمل من غير الكفء أمر صعب يثقل على الطباع السليمة، فلا يدوم النكاح مع عدم الكفاءة، فلذا اعتبرها^(٤).

مناقشة الأدلة: نوقشت أدلتهم بما يلي:

١ - حديث جابر رضي الله عنه قال ابن عبد البر عنه: حديث ضعيف لا يحتج بمثله ولا أصل له^(٥).

٢ - وأما ما استدلوا به من المعقول، فهذا حق لكن لا يدل على أنها

(١) انظر: بدائع الصنائع (٤٦٩/٢)، عقد الجواهر الثمينة (٤٢٤/٢)، الخرشي على مختصر خليل (٢٠٥/٣)، البيان (١٩٤/٩)، الشرح الكبير (٢٥٧/٢٠)، مغني المحتاج (٢١٩/٣).

(٢) انظر: المبسوط (٢٣/٥)، بدائع الصنائع (٤٦٩/٢).

(٣) سنن الدارقطني (٢٤٥/٣).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (٤٦٩/٢).

(٥) انظر: فتح البر في ترتيب التمهيد (١١٠/١٠).



شرط في صحة كما سيأتي يدل على أنه حق للمرأة وللولي ولهما إسقاطه.

أدلة القول الثاني: استدلو بما يلي:

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أبا هند خطب إلى بني بياضة فأبوا أن يزوجه، فقال رسول الله ﷺ: «أنكحوا أبا هند وأنكحوا إليه»^(١).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمرهم بالتزويج عند عدم الكفاءة؛ لأن أبا هند كان مولى، ولو كانت الكفاءة معتبرة لما أمرهم.

٢ - قول النبي ﷺ: «ليس لعربي علي عجمي فضل إلا بالتقوى»^(٢) مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فهذا نص في عدم اعتبار غير التقوى.

٣ - قالوا: ولو كانت الكفاءة معتبرة في الشرع لكان أولى الأبواب بالاعتبار بها باب الدماء؛ لأنه يحتاط فيه ما لا يحتاط في غيره، مع هذا لم تعتبر حتى إنه يقتل الشريف بالوضيع.

مناقشة الأدلة:

١ - حديث أبي هريرة قد ضعفه الإمام أحمد رحمته الله وأنكره إنكاراً شديداً^(٣)، وعلى فرض صحته فإننا نقول: يحتمل أنه أمرهم ندباً لهم إلى الأفضل وهو اعتبار الدين وترك الكفاءة فيما سواه والاقتصار عليه، وهذا لا يمنع جواز الاعتبار؛ لأن الأفضل عندنا اعتبار الدين والاقتصار عليه كما سيأتي.

٢ - أما الحديث والآية بها أحكام الآخرة إذ لا يمكن حمله على أحكام الدين لظهور فضل العربي على العجمي في كثير من أحكام الدنيا،

(١) رواه أبو داود (٥٧٩/٢)، برقم (٢٠١٢).

(٢) رواه الإمام أحمد (٤١١/٥).

(٣) انظر: الشرح الكبير (٢٥٦/٢٠).

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه خير بريرة في زوجها حين أعتقت^(١).

٣ - أما القياس على القصاص فلا يصح؛ لأن القصاص شرع لمصلحة الحياة، واعتبار الكفاءة فيه يؤدي إلى تفويت هذه المصلحة؛ لأن كل أحد يقصد قتل عدوه الذي لا يكافئه فتفوت المصلحة المطلوبة من القصاص بخلاف الكفاءة في النكاح^(٢).

الترجيح: الذي يظهر - والله أعلم - أنها معتبرة في الجملة لكنها ليست بشرط كما سيأتي في المسألة التالية وذلك لقوة تعليل الجمهور على اعتبارها.

المسألة الثالثة: هل الكفاءة شرط للزوم النكاح أم شرط لصحته؟

اختلف أهل العلم الذين قالوا باعتبار الكفاءة في النكاح هل هي شرط للزوم العقد، أم لصحته، فإذا لم تتوفر، هل يصح العقد إن رضيت المرأة ووليها بإسقاطه؟ على قولين:

القول الأول: أن الكفاءة تعتبر للزوم العقد لا لصحته، فيصح النكاح مع فقدها، وهذا مذهب الجمهور من الحنفية في ظاهر الرواية، وهو المعتمد عند المالكية، ومذهب الشافعية، والمذهب عند متأخري الحنابلة، وهو مروي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما وعمر بن عبدالعزيز وابن سيرين رضي الله عنهم^(٣).

القول الثاني: أن الكفاءة شرط في صحة النكاح، وهذا قول للأحناف ورواية عن الإمام أحمد، وهي المذهب عند أكثر المتقدمين^(٤).

(١) أخرجه مسلم (١١٤١/٢)، حديث رقم (١٥٠٤).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٤٦٩/٢).

(٣) انظر: بدائع الصنائع (٤٦٩/٢)، الخرشي على مختصر خليل (٢٠٥/٣)، البيان (١٩٥/٩)، مغني المحتاج (٢١٩/٣)، الشرح الكبير (٢٥٥/٢٠)، الشرح الممتع (١٠١/١٢).

(٤) انظر: المبسوط (٢٢/٥)، بدائع الصنائع (٤٧٠/٢)، الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٥٣/٢٠).



الأدلة:

أدلة القول الأول: استدلو بما يلي:

١ - أن النبي ﷺ زوج بناته من غيره ولا أحد يكافئه، فلو كانت الكفاءة شرطاً في صحة العقد لما زوجهن.

٢ - أنه ﷺ أمر فاطمة بنت قيس وهي قرشية بنكاح أسامة بن زيد وهو مولى لرسول الله ﷺ^(١)، ولو كانت شرطاً في صحة العقد لما أمرها.

٣ - تزويج النبي ﷺ زيد بن حارثة أبو أسامة ابنة عمته زينب بنت جحش الأسدية^(٢)، ولو كانت شرطاً لصحته لما زوجه.

٤ - تزويج أبي حذيفة بن عتبة ابنه ابنة أخته فاطمة بنت الوليد بن عتبة وهي من المهاجرات الأول وهي من أفضل أيامي قریش، كما قالت عائشة رضي الله عنها وزوج النبي ﷺ المقداد بن الأسود من ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب القرشية^(٣).

٥ - وأما وجه اعتبارها عندهم في النكاح ولزومه أن انتظام المصالح يكون عادة بين المتكافئين، فالشريعة تأبى أن تكون مستفرشة للخسيس وتغير بذلك.

٦ - قالوا: ولأن النكاح وضع لتأسيس القربات الصهرية، ليصير البعيد قريباً عضداً وساعداً، يسره ما يسرك، وذلك لا يكون إلا بالموافقة والتقارب، ولا مقاربة للنفوس عند مباحدة الأنساب والاتصاف بالرق والحرية ونحو ذلك^(٤).

(١) رواه مسلم (١١١٤/٢)، برقم (١٤٨٠).

(٢) سنن الدارقطني (٣٠١/٣)، مصنف عبدالرزاق (١٥٣/٦).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (٦٠٥/٢)، وابن حبان في صحيحه (٢٧/١٠)، وقصة المقداد بن الأسود رضي الله عنه في المعجم الكبير للطبراني (٢٣٥/٢٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢٠٢/٦).

(٤) انظر: فتح القدير (٢٩٣/٣ - ٢٩٤).

مناقشة الأدلة: يمكن أن تناقش بما يلي:

١ - أن النبي ﷺ لا كفاء له ولكن أنكح بناته لمن هو دونه ضرورة.
٢ - نكاح أسامة بن زيد وأبوه ﷺ كان هذا في أول الإسلام،
وأراد النبي ﷺ أن يذهب عنهم تفاخر أهل الجاهلية ونخوتهم بمثل هذا
النكاح^(١).

٣ - إنكاح المقداد بن الأسود ﷺ لما كان له من الفضل والسابقة في
الإسلام، فقد هاجر الهجرتين، وكان فارس يوم بدر الكبرى وأصله
عربي^(٢).

أدلة القول الثاني: استدلو بما يلي:

١ - قول عمر ﷺ: لأمنعن تزويج ذوات الأحساب إلا من
الأكفاء^(٣).

وجه الدلالة: أنه لو كانت الكفاءة شرطاً للزوم العقد لما كان لعمر ﷺ
المنع لأنه حق للمرأة والولي، فلما كانت شرطاً للصحة جاز له المنع.

٢ - ما أخرجه عبدالرزاق في مصنفه عن أبي إسحاق الهمداني قال:
خرج سلمان وجريير في سفر، فأقيمت الصلاة، فقال جريير لسلمان: تقدم،
فقال سلمان: بل أنت تقدم فإنكم معشر العرب لا نتقدم في صلاتكم ولا
ننكح نساءكم، إن فضلكم علينا بمحمد ﷺ وجعله فيكم^(٤).

وجه الدلالة: دل هذا الأثر على أن الكفاءة شرط في صحة النكاح.

(١) انظر: التبصرة لأبي الحسن اللخمي، تحقيق: ياسين كرامة الله (١/١٥٨).

(٢) انظر المرجع السابق.

(٣) رواه عبدالرزاق في مصنفه (٦/١٥٢)، والدارقطني في سننه (٣/٢٩٨)، وضعفه الألباني
في الإرواء (٦/٢٦٥).

(٤) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٢/٥٢٠).



٣ - قالوا: إن التزويج مع فقد الكفاءة تصرف في حق من يحدث من الأولياء بغير إذنه، كما لو زوجها بغير إذنها، فلم يصح.
مناقشة الأدلة:

١ - أثر عمر رضي الله عنه يناقش من جهتين:

أ - أنه ضعيف لا يثبت كما نص على هذا جماعة من أهل العلم منهم العلامة الألباني ^(١) رحمه الله تعالى.

ب - وعلى فرض صحته فإنه قول صحابي خالف فيه ما ثبت عن النبي ﷺ من أمره وفعله كما تقدم في أدلة الجمهور ^(٢).

٢ - أثر سلمان رضي الله عنه نقول: وإن كان قد جود إسناده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله كما نقله الألباني ^(٣) رحمته الله، إلا أنه لا يمكن أن يقابل بالأحاديث الصحيحة في الصحيحين وغيرهما، فهي مقدمة عليه، وأيضاً هو قول صحابي لا يقابل بحديث النبي ﷺ وفعله، والله أعلم.

٣ - أما قولهم: إن في التزويج بغير الكفاء تفويت لحق من يحدث من الأولياء، نقول: إن المعتبر هو ولاية من كان ولياً وقت العقد، أما من يحدث بعد فلا عبرة برضاه أو عدم رضاه.

الترجيح: الراجح هو قول الجمهور، وذلك لقوة ما استدلوا به، وضعف أدلة القول الثاني، والقاعدة (أن من كان له الحق فأسقطه سقط)، وهنا كذلك، الكفاءة حق للمرأة والولي فإذا أسقطها سقطت، والله أعلم.

ولكن تنبه على مسألة هي من الأهمية بمكان هو: أننا لا بد أن ننظر في كل زمن إلى ما أهله عليه، وكل بلد وموضع فيحملون عليه، وأن الأحكام تبنى على الأعراف والعادة مؤثرة في الحكم، واعتبار المصالح

(١) انظر: الإرواء (٦/٢٦٥، ٢٦٦).

(٢) انظر: ص ١٤٢.

(٣) انظر: الإرواء (٦/٦٧٨).

والمفاسد، فإن كان من العرف والمصلحة فسخ القاضي للنكاح الحاصل من غير الكفاءة مع المرأة التي هي أعلى منه نسباً ولو رضيته هي ووليها، ولكن بقية الأولياء يطالبون بفسخ العقد ويهددون سفك دماء ونحو ذلك، فللقاضي أن يتدخل قضائياً ويفسخ العقد، إذ درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، والله أعلم.

المبحث الثالث

وقت اعتبار الكفاءة

اتفق الفقهاء رحمهم الله على أن الكفاءة تعتبر عند عقد النكاح، فلو كان الزوج عند عقد النكاح مستوفياً لخصال الكفاءة ثم زالت هذه الخصال، أو اختلفت فإن العقد لا يبطل، وكذلك العكس، وهذا في الجملة، وإليك نصوصهم:

أولاً: الحنفية: قالوا: تعتبر الكفاءة عند ابتداء العقد، فلا يضر زوالها بعده، فلو كان وقتها كفواً ثم زالت كفاءته لم يفسخ^(١).

ثانياً: المالكية: والكفاءة حق للأولياء... ويفسخ نكاح الكافر المسلمة ولو أسلم بعده - أي: بعد عقد النكاح - ويؤدب^(٢)، فدل على أن المعتبر هو حال العقد.

ثالثاً: الشافعية: قالوا: العبرة في خصال الكفاءة بحالة العقد^(٣).

رابعاً: الحنابلة: قال ابن قدامة رحمهم الله: فلو قلنا باشتراطها - أي: الكفاءة - فإنما يعتبر وجودها حال العقد، فإن عدمت بعده، لم يبطل النكاح؛ لأن شروط النكاح إنما تعتبر لدى العقد^(٤).

(١) انظر: الدر المختار (٢١٧/٤).

(٢) انظر: جامع الأمهات ص ٢٦١.

(٣) انظر: نهاية المحتاج (٢٥٠/٦).

(٤) انظر: المغني (٣٩٠/٩).



إلا أنه ذكر صاحب الإنصاف أن الصحيح من مذهب الحنابلة أن الكفاءة لو زالت بعد العقد فلها الفسخ، كأن تكون تحت عبد فتعتق فلها الفسخ^(١).

المبحث الرابع الحق في الكفاءة لمن

اختلف أهل العلم في المسألة على قولين:

القول الأول: جمهور الفقهاء رحمهم الله على أن الكفاءة في النكاح حق للمرأة وللأولياء، وذلك كما قال ابن عابدين رحمهم الله لأن المرأة لها الحق أن تصون نفسها عن ذل الاستفراش، لمن لا يساويها في خصال الكفاءة، فكان لها حق في الكفاءة، أما الأولياء فإنهم يتفخرون بعلو نسب من نكح منهم، ويعيرون بدناءة نسبه، فيتضررون بذلك فكان لهم الحق أن يدفعوا الضرر عن أنفسهم بالاعتراض على نكاح من تتوافر فيه خصال الكفاءة^(٢).

القول الثاني: هو وجه عند الحنفية أن الحق للولي لا للمرأة^(٣)، ولم أقف لهم على أدلة ولا تعليل، بل قال عنه ابن عابدين الحنفي رحمهم الله: وفيه نظر، بل الحق لها أيضاً، بدليل أن الولي لو زوج الصغير غير كفء لا يصح^(٤).

الترجيح: الراجح في المسألة أن الحق لهما لما علل به الجمهور، وما أجاب به ابن عابدين رحمهم الله.

(١) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٠/٢٦٩).

(٢) انظر: رد المحتار (٤/٢٠٧)، المبسوط (٥/٢٦)، الخرشي على مختصر خليل (٣/٢٠٥)، مغني المحتاج (٣/٢١٩)، البيان (٩/١٩٤)، الشرح الكبير (٢٠/٢٥٧).

(٣) انظر: المبسوط (٥/٢٧).

(٤) انظر: رد المحتار (٤/٢٠٧).

هنا مسألة لها تعلق بما سبق وهي:

إذا زوج الولي المرأة برضاها وبرضا بعض الأولياء دون بعض فهل يصح النكاح أو لا؟ محل خلاف بين الفقهاء رحمهم الله على قولين:

القول الأول: أن النكاح لا يصح وأن كل واحد من الأولياء يعتبر رضاه، وهذا قول للشافعي ورواية عن الإمام أحمد، وهي المذهب عند الحنابلة، وقول أبي يوسف من الحنفية^(١).

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية أن المرأة لو رضيت هي بغير كفء كان لولي آخر غير الزوج أن يفسخ النكاح^(٢).

القول الثاني: أن النكاح صحيح، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ومالك وقول للشافعي ورواية عن الإمام أحمد^(٣).

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدلو بما يلي:

١ - أن الكفاءة حق لجميعهم، والعاقدة متصرف فيها بغير رضاهم فلم يصح كالتصرف الفضولي.

٢ - ولأن كل واحد من الأولياء يعتبر رضاه، فلم يسقط برضا غيره كالمرأة مع الولي.

٣ - ولأن حقهم في الكفاءة ثبت مشتركاً بين الكل فإذا رضي به أحدهم، فقد أسقط حق نفسه، فلا يسقط حق الباقيين، كالدين إذا وجب

(١) انظر: المغني (٣٩٠/٩)، بدائع الصنائع (٤٧٠/٢)، البيان (١٩٧/٩)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥٧/٣٢).

(٢) انظر: المراجع السابقة مع الحاوي الكبير (١٠٠/٩).

(٣) انظر: خلاصة الأثر (٣٣٧/١).



لجماعة فأبرأ بعضهم لا يسقط حق الباقيين^(١).

أدلة القول الثاني: استدلووا بتعليل واحد، وهو: قالوا: إن هذه - الكفاءة - حق لا يتجزأ، وقد ثبت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة، وإسقاط بعض ما لا يتجزأ إسقاط لكليه؛ لأنه لا بعض له، فإذا أسقط واحد منهم لا يتصور بقاءه في حق الباقيين، كالقصاص إذا وجب لجماعة فعفا أحدهم عنه، فإنه يسقط حق الباقيين^(٢).

مناقشة الأدلة: نوقشت أدلة أصحاب القول الأول بما يأتي:

قالوا: قياسكم على الدين لا يصح، بل هو للقصاص أقرب، فهو حق لا يتجزأ؛ لأنه ثبت بسبب لا يتجزأ، وهو القرابة، وإسقاط بعض ما لا يتجزأ إسقاط لكليه.

وأجيب عنه: بأن القصاص لا يثبت الحق فيه لكل واحد كاملاً فإذا سقط بعضه تعذر استيفاءه وهاهنا بخلافه.

ونوقش تعليل القول الثاني بما تقدم من الإجابة السابقة بأن القياس على القصاص لا يصح؛ لأن كل واحد ثبت له الحق كاملاً كالدين، ولأنه لو زوجها وليها بدون مهر مثلها ملك الباقيون الاعتراض مع أنه خالص حقها، وهاهنا كذلك.

وعليه؛ فإن الراجح هو القول الأول لقوة أدلته وسلامته من المناقشة، والله أعلم.

فائدة: قال السرخسي رحمته الله: إذا تسمى الرجل لامرأة بغير اسمه وانتسب لها إلى غير نسبه فتزوجه فالمسألة على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون النسب المكتوم أفضل مما أظهره بأن أخبرها أنه من

(١) انظر: المغني (٣٩٠/٩).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٤٧٠/٢).

العرب ثم تبين أنه من قريش، وفي هذا لا خيار لها ولا للأولياء؛ لأنها وجدته خيراً مما شرط لها، فهو كمن اشترى شيئاً على أنه معيب فإذا هو سليم.

والثاني: إذا كان نسبه المكتوم دون ما أظهره، ولكنه في النسب المكتوم غير كفاء لها، بأن تزوج قرشية على أنه من قريش، ثم تبين أنه من العرب أو من الموالي، وفي هذا لها الخيار، وإن رضيت هي للأولياء أن يفرقوا بينهما لعدم الكفاءة.

والثالث: إن كان النسب المكتوم دون ما أظهره ولكنه في النسب المكتوم كفؤها، بأن تزوج عربية على أنه من قريش، ثم تبين أنه من العرب، وفي هذا ليس للأولياء حق المطالبة بالفرقة بالاتفاق؛ لأن حق الخصومة للأولياء لدفع العار عن أنفسهم حتى لا ينسب إليهم بالمصاهرة من لا يكافئهم، وهذا غير موجود هنا، ولكن لها الخيار إن شاءت أقامت معه، وإن شاءت فارقت؛ لأن في الاستفراش ذلاً لجانبها والمرأة قد ترضى استفراش من هو أفضل منها ولا ترضى استفراش من هو مثلاً، فإذا تبين أنه غيرها فقد تبين انعدام تمام الرضا منها، فلهذا كان لها الخيار^(١). اهـ بتصرف.



(١) المبسوط (٢٨/٥)، وينظر: البيان للعمrani (١٩٧/٩).



الفصل الثاني

خصال الكفاءة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول

خصال الكفاءة

جملة ما وقفت عليه مما عده الفقهاء رحمهم الله من خصال الكفاءة، هي سبع خصال، وهي: الدين، النسب، الحرية، الكسب، المال، البشر، السلامة من العيوب، هكذا عدا الماوردي رحمته الله والآن إلى تفاصيلها^(١):

المسألة الأولى: الكفاءة في الدين:

ليس المراد بالدين هنا أصل الإسلام، فهذا مجمع على اشتراطه، فلا يجوز أن تزوج مسلمة بكافر، كما نص على هذا ابن عبد البر، وابن شاس، والشيخ علي العدوي^(٢) رحمهم الله.

وإنما المراد المماثلة والمقاربة بين الزوجين في التدين بشرائع الإسلام، وهل هي معتبرة، بمعنى أنه لو زوجت المرأة الصالحة بفاسق فله للمرأة أو بعض الأولياء الفسخ؟ في هذا خلاف بين أهل العلم على قولين:

(١) انظر: الحاوي الكبير (١٠١/٩).

(٢) انظر: الإجماع لابن عبد البر ص ٢٥٠، عقد الجواهر الثمينة (٤٠٤/٢)، حاشية الشيخ علي العدوي على مختصر الخرشي (٢٠٦/٣).

القول الأول: أن الدين معتبر، فلا يجوز للولي أن يجعل العفيفة كفواً للفاسق، ولأولياء حق الاعتراض، وهذا مذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وهو قول أبي يوسف، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(١).

القول الثاني: أن الكفاءة لا تعتبر في الدين، فالفسق لا يقدح، إلا إذا كان فاحشاً ومشهور به صاحبه بين الناس، وهو قول محمد بن الحسن من الحنفية^(٢).

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل أصحابه بأدلة كثيرة؛ منها:

١ - قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨].

وجه الدلالة: أن الله ﷻ نفى التسوية بين المؤمن والفاسق، وعليه فإن الديانة معتبرة.

٢ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير»^(٣).

٣ - ولأن الفاسق مردول مردود الشهادة والرواية، غير مأمون على النفس والمال، مسلوب الولايات، قليل الحظ في الدنيا والآخرة، فلا يجوز أن يكون كفواً للعفيفة ولا مساوياً لها، لكن يكون كفواً لمثله.

(١) انظر: بدائع الصنائع (٤٧٣/٢)، فتح البر (١٠٨/١٠)، مغني المحتاج (٢٢٣/٣)، البيان (٢٠١/٩)، المغني (٣٩١/٩)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦١/٣٢).

(٢) انظر: فتح القدير (٣٠٠/٣)، بدائع الصنائع (٤٧٣/٢).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٩٤/٣)، حديث رقم (١٠٨٤)، وابن ماجه (٦٣٢/١)، حديث رقم (١٩٦٧)، وحسنه الألباني في مشكاة المصابيح (٩٢٩/٢)، حديث رقم (٣٠٩٠).



٤ - ولأن الفاسق لا يؤمن أن يحمله فسقه على أن يجني على المرأة، فثبت لها الخيار في فسخ نكاحه.

أدلة القول الثاني: قال محمد بن الحسن رحمته الله: إن الديانة والتقوى من أمور الآخرة، والكفاءة من أحكام الدنيا، فلا يقدر فيها الفسق.

نوقش هذا التعليل: بأن الديانة والتقوى إن كانت من أمور الآخرة والغيب، إلا أن الشريعة اعتبرتها في الدنيا، فتد شهداء الفاسق، ولا تقبل رواية الفاسق، وهكذا هنا لا يمكن الفاسق من الصالحة العفيفة.

الترجيح: الراجح هو قول الجمهور رحمهم الله من اعتبار الكفاءة في الدين، وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة، وضعف تعليل أصحاب القول الثاني، وخصوصاً إن كان الفسق في شرب الخمر كما قاله شيخنا محمد بن عثيمين رحمته الله أو بزنى أو لا يصلي، أما إن كان الفسق بسبب إصرار على صغيرة كحلق اللحية، أو شرب الدخان، فلا؛ لأنه لو قيل به، لفتح باب شر وكثر الطلاق، فيأتي ابن بعيد مثلاً ويطالب بفسخ النكاح، وهذا باب شر وخصومة^(١)، والله أعلم.

المسألة الثانية: الكفاءة في النسب:

ويطلق عليه بعض الحنابلة (المنصب)، فهل تعتبر الكفاءة بين الزوجين في النسب؟ وهو محل خلاف بين أهل العلم:
القول الأول: أن النسب معتبر في الكفاءة في الجملة، وهذا قول الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة^(٢).

القول الثاني: عدم اعتبار النسب في الكفاءة في النكاح، وهذا مروي عن سفيان، وهو قول المالكية^(٣).

(١) انظر: الشرح الممتع (١٠٥/٩).

(٢) انظر: فتح القدير (٢٩٤/٣)، مغني المحتاج (٢٢٢/٣)، المغني (٣٩٢/٩).

(٣) انظر: فتح البر (١٠٨/١٠)، فتح القدير (٢٩٥/٣).

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل الجمهور بأدلة؛ منها:

- ١ - قول النبي ﷺ: «تنكح المرأة لأربع، لمالها، وحسبها...»^(١).
- وجه الدلالة: والحسب هو النسب، كما قاله الماوردي^(٢) رحمه الله.
- ٢ - قول عمر رضي الله عنه: «لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء»^(٣).
- ٣ - ولأن العرب تعدّ الكفاءة في النسب، ويأنفون من نكاح الموالي، ويرون ذلك نقصاً وعاراً، فوجب أن تعتبر الكفاءة فيه كالدين.
- ٤ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «العرب بعضهم أكفاء بعض، حي لحي، وقبيلة لقبيلة، ورجل لرجل، إلا الحائك والحجام»^(٤).
- ٥ - ما روي عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه قال: «يا معشر العرب، إنما نفضلكم لفضل رسول الله ﷺ ولا ننكح نساءكم، ونتقدمكم في الصلاة»^(٥).

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني بأدلة؛ منها:

- (١) أخرجه البخاري (٣/٣٦٠)، حديث رقم (٥٠٩٠)، ومسلم (٢/١٠٨٦)، حديث رقم (١٤٦٦).
- (٢) انظر: الحاوي الكبير (٩/١٠٢).
- وقيل في تعريف الحسب هنا: الفعال الحسن. النهاية في غريب الحديث (١/٣٦٧).
- (٣) أخرجه الدارقطني (٣/٢٩٨).
- (٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/١٦٢)، والبيهقي في الكبرى (٧/١٣٤).
- والحديث إسناده ضعيف؛ لأن فيه راو لم يسم، واستكره أبو حاتم كما قاله ابن حجر في التلخيص الحبير (٣/١٨٨).
- وقال الألباني: موضوع. إرواء الغليل (٦/٢٦٨).
- (٥) أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (٦/١٥٤)، رقم (١٠٣٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/٣٤٥)، وضعفه البيهقي.



١ - قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وجه الدلالة: أن الله جعل العبرة بالتقوى، دون غيره.

٢ - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الناس سواسية كأسنان المشط»^(١).

وجه الدلالة: سوى النبي ﷺ بين الناس، فلا عبرة بالنسب إذا تساوى الناس.

٣ - قول النبي ﷺ: «لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى، الناس لآدم وآدم من تراب»^(٢).

وجه الدلالة من الحديث ظاهر.

مناقشة الأدلة: نقوش أدلة أصحاب القول الأول الجهمور بما يلي:

١ - قول النبي ﷺ: «تنكح المرأة لأربع...»، فهذا خبر عن مرادات الناس في النكاح، فمنهم من ينكح لأجل المال، وآخر لأجل الحسب... ولهذا اعتبر الدين وحث عليه «فاظفر بذات الدين تربت يداك».

قال ابن عبد البر رحمه الله: فهذه الآثار - أي: روايات «تنكح المرأة» - تدل على أن الكفاءة في الدين أولى ما اعتبر واعتمد عليه^(٣).

(١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٢٥/٤)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢٧٣/٣)، وضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم (٥٩٦).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤١١/٥).

(٣) انظر: فتح البر (١١٥/١٠).

٢ - قول عمر رضي الله عنه يجب عنه بجوابين:

أ - أنه ضعيف ومعلول بعلتين كما في الإرواء الغليل للألباني ^(١) رحمته الله.

ب - وعلى فرض صحته فإنه لا يعدو أن يكون قول صحابي خالف قول النبي ﷺ حيث ثبت أنه أمر فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن تنكح أسامة بن زيد، وهو مما جرى على أبيه السبي والعق ^(٢)، فهذا يدل على عدم اعتبار النسب.

٣ - أما توقف وتأفف بعض العرب من نكاح الموالي فإن هذه الكراهة إذا خالفت النصوص فلا عبرة بها.

٤ - حديث ابن عمر وأثر سلمان الفارسي رضي الله عنه ضعيف كما تقدم في التخريج.

ولم أقف على مناقشة للجمهور لأدلة المالكية.

الترجيح: الراجح - والله أعلم - عدم اعتبار النسب، وذلك لقوة أدلة المالكية وسلامتها من المناقشة، وضعف أدلة الجمهور، إلا أنه ينبه على مسألة وهي: ما إذا عار من بعض الأولياء وخشي أن تكون هناك مفسدة من زواج غير النسب بالنسبية، فإنه قد يمنع درأً للمفسدة لا اعتباراً بالنسب، كما قاله سماحة شيخنا محمد بن صالح العثيمين رحمته الله فيما سمعته منه.

تنبيه: الجمهور الذين قالوا باعتبار النسب اختلفوا هل قريش أكفاء للعرب؟ والعرب هل يكافئون قريشاً؟ فذهب الحنفية والشافعية ورواية عن الإمام أحمد أن قريشاً بعضهم يكافئ بعض، وغير القريش من العرب ليس كفواً للقريشية.

(١) انظر: إرواء الغليل (٢٦٥/٦).

(٢) تقدم تخرجه في ص ١٤١.



واستدلوا بأدلة هي محل نظر، فإما إنها خارجة عن محل النزاع، كحديث: «إن الله اصطفى كنانة...»^(١)، وإما أنها أحاديث ضعيفة لا تقوم به حجة، كحديث: «قريش بعضهم أكفاء لبعض»^(٢)، وعلى كل حال فإن هذه المسألة لا ترد على القول الراجح من عدم اعتبار النسب إذا كان الدين والخلق قد كملوا، والله أعلم.

فائدة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «من قال: إن الهاشمية لا تزوج بغير هاشمي، بمعنى أنه لا يجوز ذلك، فهو مارق من دين الإسلام، إذ قصة تزويج النبي صلى الله عليه وسلم الهاشميات بغير الهاشميات ثابت في السنة ثبوتاً لا يخفى»^(٣).

المسألة الثالثة: الكفاءة في الحرية:

اختلف أهل العلم هل من خصال الكفاءة أن يكون الرجل حراً؟ وهل يكون العبد كفواً للمرأة؟

القول الأول: أن الحرية من خصال الكفاءة، فلا يكون القن أو المبعوض أو المدير أو المكاتب كفواً للحرّة ولو عتيقة، وهذا مذهب الجمهور من الحنفية والشافعية، وقول عند المالكية، والصحيح من مذهب الحنابلة^(٤).

القول الثاني: أن الحرية ليست من خصال الكفاءة، فللعبد أن يكون زوجاً للحرّة، وهذا قول للمالكية، ورواية في مذهب الحنابلة^(٥).

(١) أخرجه مسلم (١٧٨٢/٤)، برقم (٢٧٧٦).

(٢) انظر: فتح القدير (٢٩٦/٣).

(٣) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٦٥/٢٠).

(٤) انظر: فتح القدير (٢٩٨/٣)، البيان (٢٠١/٩)، مغني المحتاج (٢٢١/٣)، الشرح الكبير (٢٦٦، ٢٦٧/٢٠).

(٥) انظر: عقد الجواهر الثمينة (٤٢٥/٢)، الخرشي على مختصر خليل (٢٠٧/٣)، الشرح الكبير (٢٦٦/٢٠).

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول على مذهبهم بما يلي:

١ - قول الله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ إلى قوله: ﴿هَلْ يَسْتَوُونَ﴾ [النحل: ٧٥].

وجه الدلالة: أن الله تعالى نفى المساواة بينهما.

٢ - أن النبي ﷺ خير بريرة حين عتقت تحت عبد^(١).

وجه الدلالة: فإذا ثبت الخيار بالحرية الطارئة فبالحرية المقارنة أولى.

٣ - لأن نقص الرق كبير، وضرره بين، فإنه مشغول عن حقوق امرأته بحقوق سيده، ولا ينفق نفقة الموسرين، ولا ينفق على ولده، وهو كالمعدوم بالنسبة إلى نفسه.

٤ - ولأن الرق أثر الكفر وفيه معنى الذل، فيعتبر في حكم الكفاءة^(٢).

٥ - وإجماع الأمة على أن العبد إذا أعتقت كلها تحت زوجها وهو عبد كان لها الخيار في فسخ النكاح كما قاله النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شرح مسلم^(٣)، وهذا يدل على عدم الكفاءة بين الحرة والعبد وأن الحرية معتبرة.

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَى﴾ [الحجرات: ١٣].

وجه الدلالة: أن الله جعل العبرة بالتقوى، دون غيره.

نوقش: بأن هذا في أمور الآخرة، وأما في الدنيا في العبودية نقص ظاهر.

(١) أخرجه مسلم (١١٤١/٢)، برقم (١٥٠٤).

(٢) انظر: الشرح الكبير (٢٦٧/٢٠)، فتح القدير (٢٩٨/٣).

(٣) انظر: شرح النووي على مسلم (١١٠/١٠).



الترجيح: الذي يظهر لي أن الراجح هو اعتبار الحرية من خصال الكفاءة لقوة وظهور أدلة الجمهور، والله أعلم.

المسألة الرابعة: الكفاءة في اليسار:

يعبر عنها عند الحنفية والشافعية بالمال، وقد اختلف أهل العلم هل يعتبر من خصال الكفاءة في النكاح^(١)؟

القول الأول: أن اليسار معتبر في الكفاءة، وهذا مذهب الحنفية، ومقابل الأصح عند الشافعية، ورواية في مذهب الحنابلة، وهي المذهب عندهم^(٢).

القول الثاني: أن اليسار لا يعتبر من خصال الكفاءة، وهذا مذهب المالكية، والأصح عند الشافعية، ورواية عند الحنابلة^(٣).

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول على مذهبهم بما يلي:

١ - قول النبي ﷺ: «الحسب المال»، رواه الترمذي وابن ماجه^(٤).

٢ - وقول النبي ﷺ: «تنكح المرأة لأربع...».

وجه الدلالة: دل هذا على أن المال معتبر.

(١) انظر: المبسوط (٢٤/٥)، بدائع الصنائع (٤٧٢/٢)، الحاوي الكبير (١٠٥/٩)، البيان (٢٠٢/٩).

(٢) انظر: فتح القدير (٣٠٠/٣)، مغني المحتاج (٢٢٤/٣)، المغني (٣٩١/٩)، الشرح الكبير (٢٦٨/٢٠).

(٣) انظر: مواهب الجليل (٤٦٠/٤)، الخرشبي على مختصر خليل (٢٠٥/٣).

(٤) رواه الترمذي (٣٦٣/٥)، برقم (٣٢٧١)، وابن ماجه (١٤١٠/٢)، برقم (٤٢١٩)، وصححه الألباني في الإرواء (٢٧١/٦).

٣ - وقول النبي ﷺ: «إن حساب الناس بينهم هذا المال»، رواه النسائي^(١).

٤ - وقول النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس حين أخبرته أن معاوية خطبها فقال: «أما معاوية فصعلوك لا مال له»^(٢).

وجه الدلالة مما تقدم: أن هذه الأحاديث بمجموعها تدل على أن مال المرء ويساره معتبر في الكفاءة، وأصرح شيء هو حديث فاطمة رضي الله عنها.

٥ - ولأن على الموسرة ضرراً في إعسار زوجها لإخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها، ولهذا ملكت الفسخ بإخلاله بالنفقة، فكذلك إذا كان الإعسار مقارناً.

٦ - ولأن عدم اليسار والمال معدود نقصاً في عرف الناس، ويتفاضلون فيه كتفاضلهم في النسب وأبلغ، فكان من خصال الكفاءة^(٣).

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني بأن الفقر شرف الدين، وهذا الفقر ليس بلازم، بل قد يتحول إلى غنى، كالعافية من المرض، فلهذا لا يعتبر اليسار.

مناقشة الأدلة:

نوقشت أدلة أصحاب القول الأول:

١ - قالوا: يحتمل أن يكون معنى أحاديث المال الذم له ولأهل الدنيا والخير عن حال أغلب أهل الدنيا^(٤).

٢ - قالوا: وأما قولكم: إن على الموسرة ضرراً في يسار زوجها...

(١) رواه النسائي (٣٧٢/٦)، برقم (٣٢٢٥).

(٢) رواه مسلم (١١١٤/٢)، برقم (١٤٨٠).

(٣) انظر: المغني (٣٩٤/٩).

(٤) انظر: فتح البر (١١٤/١٠).



وأن الإعسار معدود نقصاً في عرف الناس، فنقول: إن المال ظل زائل، وحال حائل، ولا يفتخر به أهل المروءات والعباد، فلا عبرة بعرف الناس الذي يخالفه.

وأجيب عنه: بأن قولكم في الأحاديث إنما هي في ذم الدنيا... فهذا قد يسلم في الحديث الأول والثاني؛ أما حديث فاطمة بنت قيس فالنبي ﷺ أرشدها لترك معاوية لأنه ليست بموسر.

٣ - وأما قولكم بأن المال زائل...، فنقول: هذا صحيح إذا كان المال يحمل على الكبر ونحوه، أما إن كان يقوم الشخص بحق المال والنفقات الواجبة فيه والمستحبة بأنه ليس بمذموم، بل إن من أبواب الجنة باب الصدقة، وكان في الصحابة رضي الله عنهم أهل يسار وغنى.

وأجيب عن دليل أصحاب القول الثاني: بأن الفقر ليس بمطلوب دائماً، بل إن الغنى والمال من أسباب دخول الجنة كما تقدم، وأيضاً فنحن لا نقول اليسار الذي فيه أموال كثيرة، بل اليسار المعتبر عندنا القدرة على مهر المثل والنفقة ولا تعتبر الزيادة على ذلك.

الترجيح: هو القول الأول، وذلك لقوة أدلتهم وإمكان الإجابة عن دليل أصحاب القول الثاني، والله أعلم.

المسألة الخامسة: الكفاءة في الحرفة:

يطلق الشافعية والحنابلة على الحرفة الصناعة^(١)، فهل أهل الصنائع الدنيئة كالحائك والحجام والدباغ ونحوهم أكفاء لبنات ذوي المروءات وأصحاب الصنائع الجليلة كالصيارفة والصاغة والتجار؟ اختلف أهل العلم على قولين:

(١) انظر: البيان (٢٠٢/٩)، المغني (٣٩٥/٩).

القول الأول: أن الحرفة والصناعة معتبرة في الكفاءة في النكاح، وهذا رواية عن أبي حنيفة، وعليه الفتوى عند الأحناف، وقول أبي يوسف، وهو مذهب الشافعية، والحنابلة^(١).

القول الثاني: أن الحرفة والصناعة غير معتبرة، وهذا قول أبي يوسف، ومذهب المالكية، ورواية عند الحنابلة^(٢).

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل أصحابه على اعتبار الحرفة بما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: ٧١].

وجه الدلالة: أي: في سببه، فبعضكم يصل إليه بعز وراحة، وبعضكم بذل ومشقة.

٣ - ولأن الحرفة الدنيئة نقص في عرف الناس فتعير به المرأة كالنسب، وقد جاء في الحديث: «العرب بعضهم لبعض أكفاء إلا حائكاً أو حجاماً»^(٣).

ونوقش استدلالهم:

١ - إن الآية فيها أن الله فضل الناس في أسباب الرزق، ولكن ليست في هذا اعتبارها في النكاح، فهي خارجة عن محل النزاع.

٢ - أما قولكم: إنها تعير به في أوساط الناس كالنسب، فهذا غير مسلم من جهتين:

(١) انظر: بدائع الصنائع (٤٧٣/٢)، فتح القدير (٣٠١/٣)، البيان (٢٠٢/٩)، مغني المحتاج (٢٢٣/٣)، الشرح الكبير (٢٦٩/٢٠).

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٣٥/٧).



أ - لا يصح القياس على النسب؛ لأنه مختلف في اعتباره كما تقدم.

ب - وعلى فرض أن النسب معتبر فنقول: هو قياس مع الفارق؛ لأن النسب لنازل وصف ملازم للزوج فتعير به المرأة، أما الحرفة والصناعة فليست بوصف لازم فقد يتحول عن الخسيسة إلى النفيسة.

ج - وأما هذا الحديث: «العرب بعضهم لبعض...»، فهو موضوع كما قاله الألباني^(١) رَحِمَهُ اللهُ.

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني بأن الحرفة والصناعة ليست بنقيصة في الدين ولا عيب، فالأنبياء عليهم السلام منهم راعي الغنم، والنجار... إلخ، وأيضاً هي ليست بوصف لازم، فقد يتحول من الخسيسة إلى النفيسة.

قال أبو العتاهية رَحِمَهُ اللهُ:

ألا إنما التقوى هي العز والكرم وحبك للدنيا هو الذل والسقم
وليس على عبد من نقيصة إذا حقق التقوى وإن حاك أو حجم^(٢)

الترجيح: والله أعلم، هو القول الثاني، ولذلك لقوة ما استدلوا به وضعف أدلة القول الأول.

المسألة السادسة: السلامة من العيوب هل تعتبر من خصال الكفاءة؟

أولاً: المراد بالعيوب هنا: التي يثبت بها الخيار بفسخ النكاح وهي خمسة:

الجنون، والجذام، والبرص، وهذه مشتركة بين الرجال والنساء،

(١) انظر: إرواء الغليل (٢٦٨/٦)، برقم (١٨٦٩).

(٢) انظر: ديوان أبي العتاهية ص ٣٤٩.

ويختص الرجال باثنين: الجب والخصاء، والنساء باثنين: القرن والرتق، أما غيرهما من العيوب التي لا تماثلها فلا خلاف أنها لا تعتبر في الكفاءة كما قاله ابن قدامة^(١) رَحِمَهُ اللهُ.

ثانياً: هل هذه العيوب المثبتة لخيار فسخ النكاح معتبرة أم لا؟ اختلف أهل العلم على قولين:

القول الأول: أن السلامة من العيوب المثبتة لخيار فسخ النكاح من خصال الكفاءة في النكاح، وهذا مذهب المالكية والشافعية^(٢).

القول الثاني: أن السلامة من العيوب لا تعتبر في الكفاءة، وهذا مذهب الحنفية والحنابلة^(٣).

الأدلة:

أدلة القول الأول: استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١ - أن النفس تعاف من به ذلك العيب ويختل به المقصود، فلذا لا بد من اعتبار السلامة منها.

٣ - إنه لما أوجب وجودها فسخ النكاح الذي لا يوجب نقص بنسب، فأولى أن تكون معتبرة في الكفاءة كالنسب^(٤).

أدلة القول الثاني: استدل أصحاب القول الثاني، فقالوا: إنه لا خلاف في أنه لا يبطل النكاح بها، ولكنها تثبت الخيار للمرأة دون الأولياء؛ لأن ضررها يختص بها^(٥).

(١) انظر: المغني (٢٩٦/٩)، البيان (٢٠٣/٩).

(٢) انظر: الخرشي على مختصر خليل (٢٠٥/٣)، البيان (٢٠٣/٩)، مغني المحتاج (٢٢٥/٣).

(٣) انظر: رد المحتار (٣٢٤/٢)، المغني (٣٩٥/٩).

(٤) انظر: الحاوي الكبير (١٠٧/٩)، البيان (٢٠٣/٩).

(٥) انظر: الشرح الكبير (٢٧٠/٢٠).



الترجيح: والأقرب - والله أعلم - أن القول كما قال ابن قدامة رحمته الله إن هذه العيوب لا تعتبر إذا رضيت المرأة؛ لأن الحق لها والضرر يختص بها، ولكن لوليها منعها من نكاح المجذوم والأبرص والمجنون، وما عدا هذا فليس بمعتبر في الكفاءة^(١). اهـ بتصرف يسير.

المسألة السابعة: السن هل يعتبر من خصال الكفاءة؟

ذكر بعض فقهاء الشافعية خصلة من خصال الكفاءة في النكاح بين الزوجين، فقد قال العلامة الماوردي رحمته الله: السن مما لم يختلفا في طرفيه، فهو غير معتبر في الكفاءة، فيكون الحدث كفؤاً للشابة، والشاب كفؤاً للكاهل، والكهل كفؤاً للشيخ، ولكن إذا اختلفا في طرفيه، فكان أحدهما في أول سنه كالغلام والجارية، والآخر في غاية سنه كالشيخ والعجوز ففي اعتباره في الكفاءة وجهان:

أحدهما: أنه شرط معتبر، فلا يكون الشيخ كفؤاً للطفلة، ولا العجوز كفؤاً للطفل لما بينهما من التنافي والتباين، وإن مع غايات السن تقل الرغبة ويعدم المقصود من الزوجية.

والوجه الثاني: غير معتبر؛ لأنه قد يطول العمر بالكبير، ويقصر العمر بالصغير، وربما قدر الكبير من مقصود النكاح على ما يعجز عنه الصغير، ولأن مع نقص الكبير فضل لا يوجد في الصغير^(٢)، والله أعلم.

قلت: والذي يظهر لي من الوجهين - والله أعلم - هو الوجه الأول؛ لأن من أعظم أسباب استمرار الزوجية وحصول الحكم التي شرع من أجلها الزواج، هو سبب تقارب السن، أما إن كان الزوج شيخاً كبيراً، والزوجة طفلة، فإن حصول مقاصد النكاح في الغالب بعيد، وأما ما استدل به

(١) انظر: المغني (٣٩٥/٩).

(٢) انظر: الحاوي الكبير (١٠٦/٩)، نهاية المحتاج (٢٦٠/٦)، أسنى المطالب (١٣٩/٣).

أصحاب الوجه الثاني فيقال لهم: إن هذا التعليل بناءً على أمور نادرة،
والشريعة إنما تعمل الغالب وتعتبره، أما النادر أو قليل الوقوع فلا تعلق به
الأحكام، والله أعلم.

المبحث الثاني

ما يترتب على تخلف خصال الكفاءة

هذه المسألة مبنية على ما تقدم من حكم اعتبار الكفاءة في النكاح من
عدم اعتبارها؟ وهل هي شرط للصحة أو للزوم عند من اعتبرها؟

فإذا اختلفت الكفاءة عند من يشترطونها لصحة النكاح فإن النكاح
يكون باطلاً - وهم الأحناف ورواية عن الإمام أحمد - فيفسخ النكاح ولا
يعتد به.

أما من لا يعتبرها شرطاً لصحة النكاح، بل للزومه - وهو الراجح كما
تقدم - فيرونها حقاً للمرأة والأولياء، فإن رضوا فلا يبطل النكاح، وإن لم
يرضوا، فإن النكاح يكون عرضة للفسخ^(١)، والله أعلم.



(١) انظر ما تقدم.



الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، أحمده سبحانه على ما تيسر لي من إتمام هذا البحث في (أحكام الكفاءة بين الزوجين في عقد النكاح)، وقد توصلت إلى نتائج عدة؛ أهمها:

أن تعريف الكفاءة: مساواة مخصوصة بين الرجل والمرأة.

أن المعتبر في الكفاءة هو جانب الرجال للنساء لا العكس.

أن الكفاءة في النكاح معتبرة واعتبارها أنها شرط للزوم النكاح لا لصحته.

أن المعتبر في وقت الكفاءة في النكاح هو عند العقد لا قبله ولا يشترط استمرارها.

أن الحق في الكفاءة هو للمرأة ولأولائها جميعاً.

أن من خصال الكفاءة المعتبرة الدين، والمراد به: المماثلة والمقاربة بين الزوجين في التمسك بشرائع الإسلام.

أن النسب لا يعتبر من خصال الكفاءة، إلا إن خشي من ترتب مفسدة من الأولياء فإن النكاح يمنع دفعاً للمفسدة.

اعتبار الحرية من خصال الكفاءة.

أن من خصال الكفاءة المعتبرة المال واليسار.

ليس من خصال الكفاءة الحرفة والصناعة والكسب.

ليس من خصال الكفاءة السلامة من العيوب إلا البرص والجذام والجنون، وما في معناها من الأمراض الخطيرة.

أن السن ليس من خصال الكفاءة إلا أن يكون البون شاسعاً كشيخ كبير وطفلة أو طفل وعجوز.

وبعد هذا التطواف أحمد الله الولي الحميد على نعمه الظاهرة والباطنة، وما كان في هذا البحث من صواب، فهو من الله سبحانه فله الحمد، وما كان من خطأ أو تقصير فهو من النفس والشيطان، وعادة البشر الخطأ والزلل، وما زال المرء متعلماً حتى ينتقل من هذه الدار إلى دار القرار، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

